دور الدولة في ظل متغيرات العصر

أحمد محمد الحربي

دولة أكثر فاعلية تدعم التنمية..؟

ماذا يعني هذا القول. أصبح للدولة دور جديد تركز فيه أنشطتها على المجالات التي تتلائم مع قدرتها من جهة.. والبحث عن وسائل لتحسين قدرتها. وذلك بهدف دولة اكثر فاعليه.. تعمل على دعم التنمية المستدامة، والحد من الفقر..؟

تريد إتجاهات العولمة، وسياساتها، أن تقول لنا.. إن دور الدولة اليوم. أن تكون هذه الدولة أكثر فاعلية.. تعمل على دعم التنمية والحد من الفقر.. أي أن لا تقوم بأي دور إقتصادي. ناهيكم عن أن تكون قائدة للانشطة الإقتصادية.. ودعم التنمية هنا.. ووفقاً لسياسات العولمة. هي جعل القطاع الخاص هو القائد للأنشطة الإقتصادية.. وعلى الدولة إلاّ تقوم بتشجيعه لأخذ هذا الدور القيادي له.. بل وعليها أن تقيم المشروعات، والمؤسسات وتسلمها اليه.. وهذا الدور السياسي للعولمة.. تلعبه إحدى مؤسسات التمويل الدولية. في البلدان المقترضة من تلك المؤسسات.. حيث تتولى مؤسسة التمويل الدولية كواحدة من مؤسسات البنك والصندوق الدولي. بانشأ المؤسسات، والمشاريع من قروض التمويل. وعند الانتهاء منها. تسلمها للقطاع الخاص.

ومثل هكذا سياسة تقول لنا إن دور الدولة الذي ينبغي أن يتطور في علاقته بالمواطن.. هو دور يركز على أن تكون الدولة أكثر فاعليه تدعم التنمية– على النحو الذي سبق– ولا تقوم بها.. وتغفل في هكذا سياسة أو إتجاه.. إن الإقتصاديات التي لم تلعب فيها الدولة دوراً محورياً لم تنجح نجاحاً مطلقاً.. لماذا..؟ لان التنمية.. ليست مجرد مدخلات اقتصادية، ومدخلات تقنية.. يقابلها. مخرجات. بعد إجراء عمليات على نوعية تلك المدخلات.. فالمسألة هنا هي: دولة.. (إقتصاد– مجتمع– مؤسسات سياسيه) وإن التنمية في إطار هذه المسألة كما يراها البعض: بنية مؤسسية.. ناتجها الفعلي قدره على إنفاذ حكم القانون لتعزيز المعاملات في السوق.. وأصحاب هذا الرأي يؤكدون على ضرورة إعادة التفكير في الدولة.. إذ يرون إن المعنى العام والواسع للدولة. هو إنها مجموعة المؤسسات التي تملك وسائل الاكراه المشروع وتمارسه فوق رقعة جغرافية محددة.. والحكومة بنظرهم هي –عملية الحكم– أي ممارسة السلطة.. ويعني التعبير للأشخاص الذين يشغلون مناصب السلطة في الدولة.. وهي تتألف من ثلاث مجموعات:

التشريعية ، التنفيذية ، القضائية..

وتتركز هذه التصنيفات العديده للحكومة على معيارين..

الأول– العلاقة بين الحاكمين والمحكومين.. أي علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية..

الثاني– مستويات الحكم المختلفة– الدولة البسيطة– الدولة المركبة. ولأن الأمر كله معني بقدرة الدولة. وكفاءة الدولة. والتي تعني إن قدرة الدولة هي تنفيذ، وتدعيم الأعمال الجماعية بكفاءة مثل: الحفاظ على القانون والنظام، وإنشاء البنية الاساسية الضرورية.

وكفاءة الدولة أي نتيجة إستخدام هذه القدرة لتلبية طلب المجتمع على السلع والخدمات.

وأياً كان المغزى من هذا التحديد.. فإن الأمر على قصوره الواضح يتطلب تقوية العلاقة بين كل من قدرة الدولة وكفاءة الدولة. الأخذ باستراتيجية من شقين.

الشق الأول من هذه الاستراتيجية.. يقوم على التوفيق بين.. الدور الذي تقوم به الدولة. وبين القدرة الفاعلة والتمكينية لتحقيق دور الدولة.. وناتج عملية هذا التوفيق هو ضمان الاساسيات وتتمثل هذه الأساسيات بـ..

● إرساء أسس القانون. والنظام..

● إقرار بيئة مواتية للسياسات.. تتسم بالإستقرار والوضوح، تشمل إستقرار الإقتصاد الكلي.

الإستثمار في الخدمات الإجتماعية، والبنية الاساسية الضرورية..

● حماية المستضعفين ، والمهمشين.

● حماية البيئة..

ويجب أن يتم ذلك في إطار تكامل: السوق.. والحكومة.. بما معناه، قيام شراكة واضحة في الدور التكاملي لكل من السوق.. الذي يعني القطاع الخاص، أو يعبر عنه كذلك. والحكومة.. القطاع العام، معبراً عنه كذلك.. فيما يقومان به، ويؤمنانه للمجتمع. إستثمارياً في الخدمات الاجتماعية والبنى الأساسية الضرورية.. التي تشمل.. مجالات التنمية الاجتماعية كالتعليم/ الصحة/ الثقافة حماية البيئة والحيلولة دون تلوثها/ والمواصلات.

ولا يغيب عن بالنا ان مسألة التوفيق بين الدور والقدره يفرض على الدولة في هذا الشق الهام من الاستراتيجية المطلوبة، أن تقوم بمهمة أساسية، وضرورية، ولا مهرب منها.. إنها مهمة لا تؤدي الى إلقاء مؤسساتها وإنما بعث الحيوية في تلك المؤسسات وبعث الحيوية في مؤسسات الدولة.. تتطلب آليات بغية القيام بهذه المهمة، والوصول بها الى غاياتها.. وتأتي في مقدمة هذه الآليات..

● وجود أو وضع قواعد، وقيود فعالة لكبح جماح الفساد في مؤسسات الدولة.

● وجود إجراءات مؤدية إلى المزيد من الضغط التنافسي ومن المهم أن يتوسط الأولى والثانية. حاله فعالة من المحاسبة أي محاسب لديه القدرة التمكينية بوضع قواعد وقيود كبح جماح الفساد. دونما تدخل.

> ❑ وجود إجراءات مؤدية إلى المزيد من الضغط التنافسي ومن المهم أن يتوسط الأولى والثانية، حاله فعّالة من المحاسبة ، أي محاسب لديه القدرة التمكينية بوضع قواعد وقيود كبح جماح الفساد. دونما تدخل.

● تشجيع ومساندة عمليات زيادة مشاركة المواطنين– عبر منظمات ومؤسسات المجتمع المدني– وهنا يتوجب أن يتوسط هذه الآلية وآليات القيود، والقواعد الفعالة لكبح جماح الفساد، الوضوح التام غير المنقوص في طبيعة الاجراءات والمعاملات.. والتعاملات.. أو ما أصبح يطلق عليه اليوم بـ– الشفافية– الشفافية في كل ما يتصل بالعمليات ذات الصلة بجميع مدخلات التنمية ومخرجاتها. كالمعدات، والآلات، والبشر، والأموال، ومختلف القوانين والنظم، وحتى التوجيهات الرسمية.. فبدونها لا معنى لدور المشاركة وزيادتها من قبل المواطنين. ويضاف الى وجود مثل تلك الآليات لبعث الحيوية في مؤسسات الدولة آنفة الذكر.. ضرورة. ضرورة مساهمات قوى التشارك الأخرى في المجتمع، وتفعيلها.. وصولاً الى تحقيق أهداف التنمية.

ومن واقع هذه الآليات المحدودة وتفاعلها تكون المحصلة وبعيداً عن سياسات العولمة واتجاهاتها – الحكومة الجيدة ليست ترفاً – بل وضرورة اساسية للتنمية. وبعث الحيوية في مؤسسات الدولة عبر توفر الآليات آنفة الذكر.. لا يعد كافياً.. إذ ينبغي أن إقتران ذلك بعث الحيوية في قدرة المؤسسات ذاتها.. فكيف يكون ذلك..؟

بذور حرب أهلية في اسرائيل

● هشام القروي

❑ .. لم يكن كلام رئيس جهاز الاستخبارات الاسرائيلي السابق داني ياتوم عن احتمال وقوع انقلاب عسكري في اسرائيل مفاجئا. فهو مبني على كون عدد كبير من الحاخامات يدعو الى عصيان جماعي للأوامر العسكرية، أي التمرد. وإذا كان العديد من الاسرائيليين يؤيدون خطة ارييل شارون للانسحاب من غزة وجزء من الضفة الغربية، فليس هذا هو حال المتدينين المتطرفين الذين قتل اسحق رابين على يديهم. والواقع أن هناك تقارير وتحليلات تشير منذ فترة الى بذور حرب أهلية في اسرائيل، بين العلمانيين والمتدينين. ويمكن أن تقرأوا على سبيل المثال ما كتبه الاسرائيلي أبيعزر ربتكسي عن "الصراع الثقافي بين المتدينين والعلمانيين في اسرائيل"، وقد ترجم الى العربية من طرف المركز الفلسطيني للاعلام، وهو تحليل يرسم صورة قاتمة للمجتمع الاسرائيلي تجعل مشاكله شبيهة الى درجة ما بالمشاكل الداخلية التي تشل المجتمعات العربية لأنها تحول طاقاتها عن العمل العقلاني الى الصراعات الايديولوجية.

يقول ربتسكي مثلا في مقدمته: "تكشفت في السنوات الأخيرة في اوساط المجتمع الاسرائيلي خلافات لا تزال تنمو وتتعاظم حول قضايا الدين والدولة، القداسة والعلمانية، الشريعة والحرية، وقضايا التوجه الشخصي والجماعي. وفق وجهة النظر التي تتشكل بسرعة في الجدل الجماهيري، تظهر هذه الخلافات لتشكل بالضرورة وتكشف ميولا واتجاهات لانقسام ثقافي وانتقادات للهوية الجماعية، تهدد بتقويض الأسس الجوهرية للصهيونية التقليدية الى جانب النواة الاسرائيلية التي نبتت وتفتحت منها".

وليس خافيا أن أقوى الأصوات المعارضة لفكّ الارتباط، جاءت من مجتمع المستوطنين؛ كما جاءت أيضاً من داخل حزب الليكود ذاته. إن المرشّحين الذين ينتمون إلى معسكر "المتمردين" –وهو المصطلح الشعبي الذي يصف من يقفون ضد الخطة– قد ضمنوا مساندة ٤٠ بالمائة تقريباً من أعضاء اللجنة المركزية التابعة لليكود في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٤م لمناصب الحزب العليا؛ وأكثر أهمية من ذلك أيضاً، فإن أغلبية من أعضاء الحزب صوتوا ضد الخطة لإعاقتها وإسقاطها في الاستفتاء الداخلي الذي جرى في (مايو) ٢٠٠٤م، وتعتمد المعارضة على مزيج معقّد من الهموم الأمنية والأيديولوجية والارتباط التاريخي بجذور الليكود والانتهازية التكتيكية.

إن المعارضة المستندة إلى الليكود هي ذات أهميّة خاصة داخل اللجنة المركزية للحزب. كما أن اللجنة المركزية، وهي محافظة بدرجة أكبر بكثير وأقرب إلى مناصب الليكود التقليدية من الجمهور الذي أخذ الآن يصوّت معها –علماً أن العديد من الأعضاء ينتمون إلى التقليد الذي ينادي بالتعديل ويعتبرون أنفسهم كأوصياء على الليكود القديم– هي مؤسّسة قويّة للغاية. إن أعضاءها يحدّدون تصنيف مرشحي الليكود لمقاعد الكنيست (البرلمان) في نظام التمثيل النسبي للدائرة الانتخابية الواحدة في إسرائيل. وبكلمات أخرى، فإن معاداة ومقاومة اللجنة المركزية يمكن أن يعادل الانتحار السياسي. ومع ذلك، وحتى داخل اللجنة، هنالك علامات تدلّ على تغيير بطيء وشاقّ.

يوجد بين أفراد قاعدة الليكود من لديهم ارتباط عاطفي طويل الأمد مع المستوطنين ومع المستوطنات ذاتها، حيث عمل ذلك على تعقيد مهمّة شارون. وفي الواقع، فإن الشعور واضح وملموس، وحتى بين مؤيدي شارون الذين يدركون حتمية الانسحاب. لقد كانت الصفة العاطفية لهذه الروابط بارزة للغاية أثناء حملة مقاومة فكّ الارتباط التي سبقت استفتاء الليكود في مارس ٢٠٠٤م وقد قام معارضو فكّ الارتباط بزيارة ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ أسرة وناشدوا المصوتين على الصعيد الشخصي والوجداني. لقد تمّ توجيه حملة "اللا" نحو الأشخاص الذين جُرحوا في الحرب والأشخاص الذين فقدوا أطرافاً من جسمهم وأفراداً من عائلاتهم. وقد تم عرض صور مروّعة. كما مارسوا ضغوطاً دينية ونفسية شديدة للتصويت بكلمة لا".

● محلل عربي

توسيع الخيارات التفاوضية للفلسطينيين

ماجد كيالي ●

❑ .. ما عادت إسرائيل (بليكودها وعملها) تمانع قيام دولة للفلسطينيين حتى لو أطلقوا عليها اسم إمبراطورية، بحسب تصريح لارئيل شارون ذاته، إذ أنها، بدلا من ذلك، اتجهت للعمل على تقييد حدود هذه الدولة وتضييق مساحتها وخلق شبكة واسعة من علاقات السيطرة الإسرائيلية عليها، من مختلف النواحي.

معلوم أن إسرائيل لم تسلم بسهولة ولا بطواعية ولا عن قناعة بهذا الأمر، فقد احتاج قبولها له انتفاضتين طويلتين، وتحولات سياسية فلسطينية كبيرة ومؤلمة، كما احتاج إلى معطيات إقليمية ودولية تدفع في هذا الاتجاه؛ وهذه التطورات هي التي اضطرت إسرائيل للقبول بامكان قيام دولة للفلسطينيين، في نهاية المطاف، كما اضطرت شارون للاعتراف بأن الاحتلال لا يضرّ بالفلسطينيين فقط، وإنما يضر بإسرائيل، أيضا، ما قاده فيما بعد إلى طرح خطة فك الارتباط عن قطاع غزّة.

مع كل ذلك فإن التجربة التفاوضية تبين بأن القبول الإسرائيلي الاضطراري بحل الدولة الفلسطينية، ليس أمرا محسوما بعد في السياسة الإسرائيلية، إذ اعتادت إسرائيل على المماطلة والتملص من الاستحقاقات المطلوبة منها. وبالأخص فإنها دأبت على تصدير أزماتها إلى الآخرين، وتحويل الإنجازات التي قد يحققونها إلى مشكلات أو إخفاقات. وقد حصل ذلك، مثلا، في حرب تشرين اكتوبر في العام ١٩٧٣م حيث حولت إسرائيل هزيمتها العسكرية إلى نوع من الانتصار السياسي. وهو الأمر الذي كررته مع الفلسطينيين، حيث امتصت الإنجازات التي حققتها الانتفاضة، في عقد اتفاق اوسلو الناقص والمجحف (١٩٩٣). وهكذا، أيضا، استثمرت إسرائيل انسحابها من جنوبي لبنان ٢٠٠٠م أكثر مما استثمره لبنان وحلفاء لبنان. وهي تتجه الآن لتحويل خطة فك الارتباط عن قطاع غزة إلى انشوطة لخنق الدولة الفلسطينية أو تقييدها.

وباختصار فإن إسرائيل تسعى لصيغة تسوية تمكنها من الاحتفاظ بمساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية تحت نطاق سيادتها، المباشرة وغير المباشرة، تحت مبررات كثيرة أهمها، مثلا، التمسك بالقدس الموحدة عاصمة لها، والحفاظ على مصالحها الأمنية والمائية في الضفة الغربية، وضم الكتل الاستيطانية الكبيرة لنطاق السيادة الإسرائيلية؛ وهذا هو جوهر النقاش الدائر بين الإسرائيليين اليوم، مثلما هو فحوى النقاش بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية.

المفارقة أنه برغم إصرار إسرائيل على تكريس واقع الاحتلال، عبر تعزيز الاستيطان والاستمرار في بناء الجدار الفاصل وتقطيع أوصال التجمعات الفلسطينية، فإنها تبدو وكأنها داعية سلام، وراغبة به، في حين أن الفلسطينيين يبدون كمن يفوّت الفرصة تلو الأخرى، وكل ذلك لمجرد اعتزامها تنفيذ خطة فك الارتباط عن قطاع غزة !

ومشكلة الفلسطينيين هنا أن إسرائيل تبدو على الدوام بمثابة الطرف الذي يصنع الوقائع ويخلق المعطيات، في حين أنهم بقوا بمثابة الطرف الأضعف، المعني بالتكيف مع الوقائع السياسية التي تخلقها إسرائيل، بين فترة وأخرى!

السؤال الذي يطرح نفسه هنا إزاء هذا الواقع هو: ما الذي يمنع الفلسطينيين من إجراء انتفاضة سياسية، على شكل مراجعة سياسية لبديهياتهم التفاوضية؟ أو بمعنى أخر ما الذي يمنعهم من الخروج من زاوية الخيار الواحد المتمثل بخيار الدولة المستقلة إلى الخيارات الأخرى، المتمثل بالدولة الثنائية القومية أو الدولة الديمقراطية العلمانية (دولة المواطنين)، طالما أن الدولة العتيدة لن تكون بمستوى أمالهم؟

ربما أنه ثمة جواب على ذلك، يتمثل بوجهة نظر مفادها أن خيار الدولة الفلسطينية هو الخيار الأكثر واقعية، بين الخيارات الأخرى، وهذا صحيح بمعنى ما، ولكن التجربة أكدت عكس ذلك أيضا. فإسرائيل وبرغم مرور أكثر من ١٢ عاما على اتفاق اوسلو، مازالت تسيطر على حياة الفلسطينيين وعلى مواردهم وأرضهم، ومازال الاستيطان والجدار الفاصل ينخران الأراضي المحتلة. والواضح أن الدولة الفلسطينية التي ستنتج عن هذه المعادلات لن تكون سوى دولة معازل، أي دولة مسخ، محدودة السيادة والموارد، وقدرتها على الحياة مرهونة باعتماديتها على إسرائيل.

وعموما وطالما أن الفلسطينيين لا يستطيعون أن يفرضوا إرادتهم على إسرائيل، بقدر قدرتهم على إرباك مخططاتها واستقرارها، فإنه يمكن لهم أن يهددوا بالانسحاب من صيغة التفاوض على دولة فلسطينية، شرط أن يكون هذا التهديد أكثر جدية وإقناعا وتصميما من السابق. وحينها ستجد إسرائيل نفسها أمام ساعة الحقيقة فإما أن ترسخ نفسها على شكل دولة استعمارية تمارس التمييز ضد سكانها، غير اليهود، مع كل ما يتبع ذلك من تداعيات عليها، أو أنها ستجد نفسها معنية بالتخلص من هذا الكابوس، المقترن مع ما يسمى الخطر الديمغرافي الذي يشكل خطرا على هويتها اليهودية.

الواقع أنه ثمة خيارات تفاوضية أخرى للفلسطينيين، فعدا عن خيار الدولتين والدولة الديمقراطية والثنائية القومية، فثمة خيار يتمثل بالعودة لمضمون القرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (تشرين الثاني ١٩٤٨) والخاص بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، وإبقاء القدس منطقة خاصة ذات نظام دولي، مع إيجاد اتحاد اقتصادي بين الجانبين، وضمان حرية حركة ومرور لمواطني الطرفين.

ومن المعروف أن القرار المذكور خصص لإسرائيل حوالي ٥٧ بالمئة من مساحة فلسطين، ولكنها قامت بالسيطرة على ٧٧ بالمئة من الأراضي الفلسطينية (في حرب ١٩٤٨)، أي أنها استولت بشكل غير شرعي على حوالي ٥٠ بالمئة من المساحة المقررة للدولة العربية (٤٢ بالمئة بحسب قرار التقسيم). واللافت أنها تحاول الآن بدعوى ضم الكتل الاستيطانية، التي خلقتها ونمتها، السيطرة مرة أخرى على ٥٠ بالمئة من مساحة الضفة الغربية!

ومعنى ذلك أنه بامكان الفلسطينيين المجادلة على حقهم بأرضهم، في الضفة والقدس، ومناطق ٤٨، انطلاقا من عدم شرعية احتلال إسرائيل لهذه الأراضي بموجب القرار ١٨١، الذي رسم بوضوح حدود الدولتين العربية والإسرائيلية؛ وذلك ردا على محاولات إسرائيل قضم المزيد من الأراضي، في الضفة الغربية، ومحاولاتها اعتبار هذه الأراضي مجرد أراض متنازع عليها، كما هو حاصل الآن!

● كاتب ومحلل عربي

افاق

دونكيشوت العربي..!!

❑ يحتفل الناطقون بالإسبانية بمرور (٤٠٠) عام على صدور الطبعة الأولى من الرواية الأكثر شهرة عالمياً «دونكيشوت» لمؤلفها الإسباني «ميجيل دي ثرفانتس»، وفي واحدة من ألطف اللفتات في تاريخ الأدب وأكثرها كرماً قرر الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز توزيع مليون نسخة على شعبه من الرواية مجاناً ليتمعن مواطنوه في «مثال هذا البطل الذي حارب طواحين الهواء ملاحقاً مثله العليا».

وفي الرواية كما في الرجل كما في إسبانيا وأمريكا اللاتينية الناطقة بالإسبانية، بعض من روحنا العربية وسجايانا وأسلوبنا في الحياة وفي الاستمتاع بالعيش، وكذلك في صناعة جحيمنا لأنفسنا واعتزازنا به كأنه الجنة التي تجري من تحتها الأنهار، ولم يأت هذا الشبه مصادفةً أو عبثاً، وإنما هو نتيجة عيش مشترك دام نحو ثمانمائة عام في الفردوس المفقود تمازجت فيه الدماء والأذواق والثقافة وتسربت اللغة إلى اللغة أيام كان للعرب «اليد العليا» حضارياً قبل أن يردوا إلى أرذل العمر الحضاري لكي لا يعلموا من بعد علم شيئاً.

وأتذكر ذلك الكاتب العربي الذي حفيت قدماه من مكتبة إلى أخرى يبحث عن خريطة متسائلاً بالإنجليزية والفرنسية دون أن يصل المعنى لمن يعنيهم الأمر من ذوي اللسان الإسباني، ومن شدة الإجهاد وبدون أن يقصد سقطت من لسانه كلمة «خريطة» باللغة العربية، فضحك الفنزويلي وهو يقدم له الخريطة قائلاً : الآن تكلمت الإسبانية يا سيدي.

فضل النقيب

وفي المرحلة الأندلسية من حياة الشاعر نزار قبّاني أمطرنا بعيون المها الكحلاء وأعناق الغزلان التلعاء «بعيدة مهوى القرط»، ولم يكن له من شغل شاغل سوى تتبع خطوط الجمال العربي في الرخام الأندلسي المنحوت المنخطف من وهج النار ونبض قلوب العشاق، وكل ذلك رحل مع كريستوفر كولومبس إلى العالم الجديد ليُعاد خلقاً جديداً، ربما يكونون معه قد هبطوا عميقاً إلى ما تحت الطبقة العاشرة من ذخائر نفوسنا، بينما نحن لا نزال عند مستوى الخامسة نتعثر في طفولة ما لها من قرار، لذلك حين نقرأ أدب «الواقعية السحرية»، الذي أدهش العالم، نجد أنفسنا فيه بين أحضان «ألف ليلة وليلة» في طبعتها اللاتينية، كما وجدنا أنفسنا قبلاً في «دون كيشوت» الذي لا يمكن تخيله إلاّ بإهاب عربي مزيج من عنترة وأبي زيد الهلالي وأبي الطيب المتنبي :

تمرّست بالآفات حتى تركتها
تقول أمات الموت أم ذعر الذُّعرُ

على كُلٍّ لم يكن المؤلف ثرفانتس بعيداً عن هذه «المندبة» العربية، فقد كان زمنه لصيقاً بزمن الرحيل العربي عن الفردوس، حيث كانت جبال إسبانيا لا تزال تردد ما قالته أم عبدالله الصغير، آخر ملوك الطوائف الراحلين، إلى حيث ألقت رحلها أم قعشم :

إبك مثل النساء مُلكاً مضاعاً
لم تحافظ عليهِ مثل الرجالِ

كما أن ثرفانتس، مؤلف «دون كيشوت»، سُجن في الجزائر وحاول الفرار من سجنه، حيث درس النفسية العربية التي من أبرز تجلياتها «الفروسية» في الحركة و«المثالية» في النظر، ومحاربة طواحين الهواء حيثما أمكن، والبكاء على اللبن المسكوب كما فعل ابن زيدون :

جادك الغيثُ إذا الغيثُ همى
يا زمان الوصل بالأندلسِ
لم يكن وصلك إلاّ حلما
في الكرى أو خلسة المختلس

جعل الله أيامنا أحلاماً وردية تخضلّ ثم تذوي.

إلى أمين صنعاء مع التحية

عبدالله علي النويرة

■.. كتب الأستاذ/ عباس الديلمي في صحيفة ٢٦ سبتمبر الغراء مقالا قد لايكون أنتبه له الكثيرون وهو عن ذوبان اسم صنعاء واختفائه بالتدريج وان اسم أمانة العاصمة أصبح هو المتداول والمسيطر حاليا والاستاذ عباس الديلمي من عشاق هذه المدينة ولا زلت أذكر مقاله الرائع عن فقدان الاسلوب المميز لخطبة جمعة صنعاء بسبب لجوء بعض الخطباء الى تقليد المرحوم عبدالحميد كشك في أسلوبه الخطابي الذي أفقدنا تميزنا المعهود في أسلوب الخطابة وقد اعترض بعض من يأخذون الأمور بحساسية وعدم إدراك للهدف وجاءت ردود غير موفقة للأسف في حينه فتحية من الأعماق للأستاذ/ عباس الديلمي الحريص على درتنا الثمينة – صنعاء التي تحمل عبق التأريخ وأصالة الماضي العريق وأمل المستقبل المشرق.

أعود إلى المقال الذي نوه فيه إلى أهمية المحافظة على اسم المدينة وعدم استبداله بأسم (أمانة العاصمة) هذا الاسم يفترض ان يكون مقدمة لاسم المدينة وليس بديلا عنه فيقال امانة صنعاء – او أمانة العاصمة صنعاء أنني اعترف انني لم أعط بالا للمقال المذكور حتى شاهدات احد مسئولي أمانة العاصمة وهو يضع خطا تحت كلمة صنعاء عندما وردت في مسودة مذكرة تتحدث عن مدينة صنعاء ويستبدلها بكلمة أمانة العاصمة فاندهشت لذلك التصرف وعرفت أهمية مقال الاستاذ/ عباس الديلمي لانه اصبح لدى المسئولين في صنعاء قناعة بأن كلمة صنعاء اينما وجدت فإنها تعني محافظة صنعاء ولاتعني مدينة صنعاء وهذا خلط وخطأ كبير ويفترض في مسئولي مدينة صنعاء ان يكونوا أكثر حرصا على المحافظة على أسم المدينة لانه مرتبط بها ارتباطا وثيقا ومن حسن الحظ انه لم يتم تحويل شعار عاصمة الثقافة العربية الى (أمانة العاصمة عاصمة الثقافة العربية) ولنا عبرة في ذلك.

انني هنا أتوجه الى رجل صنعاء الأول الاستاذ/ احمد الكحلاني واضم صوتي الى صوت الاستاذ/ عباس الديلمي بضرورة الاحتفاظ باسم المدينة في وجدان الجميع وليكن الاسم الرسمي هو (أمانة صنعاء) فالعاصمة شيء واقع ولاتحتاج الى إثبات انها عاصمة الدولة ولنا في المدن الاخرى التي هي عواصم الدول اسوة مثل (أمانة عمان)، (أمانة الرياض) وغيرها من العواصم.

إن الأدبيات الموجودة حالياً تستدعي النظر اليها بتمعن فكل شيء يرتبط بأسم أمانة العاصمة حفظ هكذا وبدون أن نعرف بأن امانة العاصمة هذه هي صنعاء نفسها والتعود على الشيء يؤدي الى ان يصبح شيئاً اعتيادياً لايلفت النظر ولا الاستغراب.

فيا أمين صنعاء الأمين نأمل ان تكون كل هذه الافكار موجودة في ذهنك (واعتقد ذلك) فأنت احرص الناس على هذه الجوهرة التي أنت مؤتمن عليها ولاتسمع لمن سيقول لك ان هذه الاشياء ثانوية ولاتستحق الاهتمام بها بل هذه أشياء جوهرية تستحق منا إعطائها المساحة الكافية من التفكير لأننا نخشى ضياع الهوية بعد خمسين أو مائة عام أقل أو اكثر.